

### ثالثا : التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

يساعدنا نموذج LM-IS على :

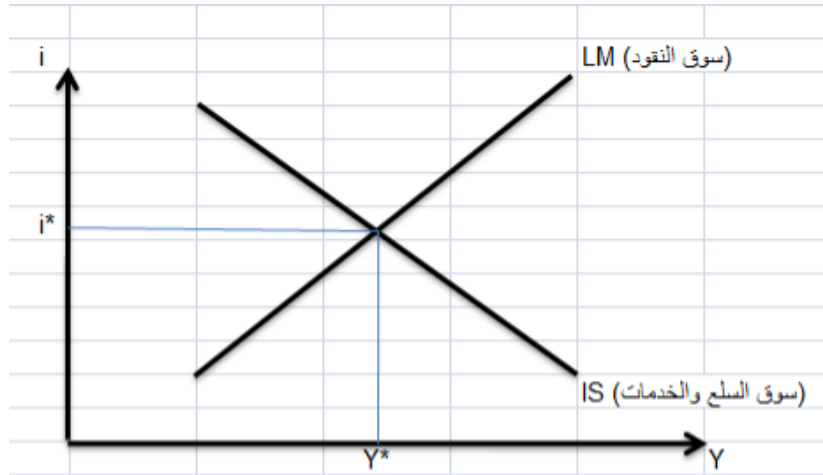
- فهم كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وآلية التفاعل مع السياسة المالية ( التغييرات في الإنفاق الحكومي والضرائب ) لإنتاج مستوى معين من الناتج الإجمالي.
- فهم كيفية تأثير التغييرات في الإنفاق الاستثماري وكذلك التغييرات في السياسة النقدية والمالية على مستوى أسعار الفائدة
- فهم أفضل طريقة لإدارة السياسة النقدية .

إن التوازن الذي حددناه سابقا في كل من سوق النقد وسوق السلع والخدمات ، لا يعبر عن توازن حقيقي للاقتصاد الوطني وذلك لان سوق السلع والخدمات تحتاج إلى نقود، و لا يمكن أن تكون استثمارات دون توفر الغطاء النقدي للعملية، كما أن سوق النقود لا يمكن أن توجد إذا كان الاستثمار في سوق السلع والخدمات معدوما.

وعليه نحتاج إلى السوقين معا لتحديد التوازن الفعلي خلال فترة زمنية محددة بحيث، تتغير نقطة التوازن بتغير أحد المتغيرات في أحد السوقين، وفي كل مرة تتحدد لدينا ثنائية توازن وحيدة هي  $i^*$  ( $y^*$ ) أي سعر الفائدة وما يوافقه من الدخل الوطني .

ويتحدد التوازن بينيا للسوقين كما هو موضح بالشكل ادناه. وقد يخل هذا الوضع التوازني نتيجة الاختلال في سوق السلع أو السوق النقدي فتتحرك الآليات المعتادة للتخلص من الفوائض المستجدة. ويستمر التحرك حتى يتم استرجاع التوازن الأصلي للاقتصاد السوقين.

قد يخل سوق السلع كنتيجة لتغير العوامل الحقيقية المتمثلة في الاستثمار والسياسة المالية. كما ويخل سوق النقد كنتيجة لتغير العوامل النقدية الاسمية المتمثلة في كمية النقود. هذا ويتأثر الوضع التوازني بالسياسات الاقتصادية التوسعية والانكماشية المتبعة، حيث تؤثر السياسات المالية على المنحنى IS بينما تؤثر السياسات النقدية على المنحنى LM.



**كيفية إيجاد التوازن :** نستخلص معادلة IS ثم نحدد معادلة LM وبعد ذلك نساوي بين المعادلتين ليحدد لدينا مستوى سعر الفائدة التوازني، ونحدد بعده مستوى الدخل الوطني في التوازن ،وسوف نبين ذلك من خلال المثال العددي التالي: نفترض المعطيات التالية

### 1-التوازن في حالة 2 قطاعات

يتحقق التوازن عند  $Y_{is}=Y_{LM}$

$$Y_{LM} = Y_{is} \Rightarrow \frac{1}{1-b}(a + I_0) - \frac{1}{1-b}(ai) = \frac{M_0 - L_0}{(\alpha_1 + \alpha_2)} + \frac{g}{(\alpha_1 + \alpha_2)} i$$

### 2-التوازن في حالة 3 قطاعات مع وجود الضرائب والاعانات

$$Y_{LM} = Y_{is}$$

$$\frac{1}{1-b+bt}(a - bT_x0 + bTr_0 + G_0 + I_0) - \frac{1}{1-b+bt}(ai) = \frac{M_0 - L_0}{(\alpha_1 + \alpha_2)} + \frac{g}{(\alpha_1 + \alpha_2)} i$$

### 3-التوازن في حالة قطاع مفتوح مع وجود ضرائب واعانات

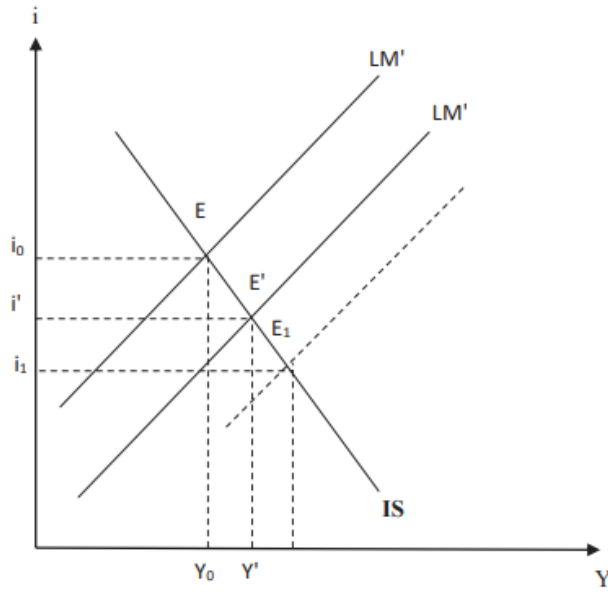
$$Y_{LM} = Y_{is}$$

$$\frac{1}{1-b+m+bt}(a - bT_x0 + bTr_0 + G_0 + X_0 - M_0 + I_0) - \frac{1}{1-b+m+bt}(ai) = \frac{M_0 - L_0}{(\alpha_1 + \alpha_2)} + \frac{g}{(\alpha_1 + \alpha_2)} i$$

## تأثير السياسة المالية والنقدية على التوازن الكلي

- ينتقل التوازن إلى  $E_1$  أقل من  $E'$  لأن سعر الفائدة انخفض بشكل حاد.
- عند  $E_1$  يوجد فائض في الطلب على السلع، لأن  $i$  منخفض يشجع على زيادة  $I$ . ومن ثم زيادة الطلب الكلي وتجاوبا مع ذلك يرتفع الإنتاج.

## تأثير السياسة النقدية التوسعية على التوازن



ترفع الزيادة في الإنتاج من الطلب على النقود، وهذه الزيادة يجب أن تراقب بأسعار الفائدة.

إن الزيادة في  $M_0$  يسبب انخفاض في  $i$  ثم زيادة في  $I$  ثم الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ارتفاع في  $i$  من جديد، أقل من المستوى الأصلي  $i_0$ ، كما هو مبين في الشكل السابق. وفي حالة السياسة النقدية الانكماشية يتحرك LM إلى اليسار، وهي عكس الحالة السابقة في كل المراحل. علماً أنه في حالة الانكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية. وفي حالة التضخم تتبع الحكومة سياسة نقدية انكماشية.

تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار ومن ثم الدخل. ويعتبر كينز سعر الفائدة الرابط بين القطاع الحقيقي والنقدي، وبالتالي القضاء على التحليل المزدوج عند الكلاسيك. ويفضل كينز السياسة المالية على النقدية.

وتتمثل السياسة المالية في التحكم بالانفاق الحكومي و الضرائب بالزيادة او النقصان مما يؤدي الى تغيير في النقاط التوازنية لسوق السلع والخدمات وسوق النقد حسب الغرض المطلوب (سياسة توسعية او انكماشية)